

رئاسة للموارنة غير مارونية !

بقلم ادمون صعب

(جريدة النهار ٢٧/١٠/٢٠٠٠)

'كان لا بد اثر الهزيمة العربية في معركة فلسطين الاولى، ان ترحل العهود في المنطقة الى غير رجعة، او على الاقل، ان تسقط الحكومات. غير ان الانهزام في هذه المنطقة غالباً ما يكرّس الانظمة ويحمي الحكام.'

(سامي الصلح رئيس وزراء لبناني سابق)

تابع اللبنانيون، باهتمام بالغ، مؤتمر القمة العربي الذي عقد أواخر الاسبوع الماضي في القاهرة للبحث في الوضع المتفجر في فلسطين المحتلة، حيث تتصدى الدبابات والصواريخ لانتفاضة شعب يقاوم بالحجارة، ولكنه لا بد منتصر... وإن طال الزمان.

وفيما الخطب تتدفق في القمة، كانت الصواريخ وقذائف الدبابات تحولّ ليلي المدن الفلسطينية، كالناصرية وبييت جالا، فضلاً عن المخيمات، نهراً يذكرنا بالقصف السوري للأشرفية في أحداث الثمانينات. وزاد تعاطف اللبنانيين مع الفلسطينيين تحذير نائب رئيس الاركان الاسرائيلي منتفضي الاقصى من تحويل اسرائيل لبنان ثانياً، مهددا بتحويل المدن والمخيمات الفلسطينية ميدان حروب على غرار ما فعله الفلسطينيون في لبنان.

في هذه الاجواء تحدث الرئيس السوري بشار الأسد في القمة، وكان خطابه ملفتاً ومركزاً وواضحاً في مقاصده الى درجة يصعب عدم مواكبته، في حين ارتجل الرئيس العماد اميل لحود كلمة مقتضبة أثارت الاستغراب وأوحت ان لبنان كان حاضراً وغائباً في آن واحد، وإن جرى ايضاح الأمر لاحقاً بأن الرئيس لم يكن في الجلسة الاولى على لائحة المتكلمين لذلك لم يحضر خطابه معه!

ولقد استوقف متابعي الرئيس السوري، وهو يلقي كلمته، خروجه على النص المعد له في دمشق، وتدوين ملاحظات وردت على فكره خلال الجلسة، فطرحها ومنها ضرورة "القراءة الجيدة والمتأنية" لأي وضع نريد تغييره وتقدير سبل مواجهته، مستعينا بمثال المقاومة في الجنوب التي "قرأت" الواقع الاحتلالي المطلوب تغييره وحددت وسائل التغيير معتمدة على الارادة والايمن، الى جانب السلاح، مشيراً الى المجتمعين بضرورة قراءة الواقع الاحتلالي والاستيطاني في فلسطين ثم تقرير أدوات المواجهة الفاعلة لتغييره والتغلب عليه.

من هذه النقطة الجوهرية في خطاب الرئيس السوري الذي تابعه كثيرون باعجاب، نريد ان نطل على الواقع السياسي اللبناني الذي نريد للرئيس بشار ان "يقرأه" في ضوء معطيات جديدة ابرزها اندحار الجيش الاسرائيلي بفعل بطولات المقاومة وضرورة تعميم ايجابيات هذا الحدث على الواقع الانقسامى للبنانيين، ولكن ليس افقياً: لبنانيون مع سوريا ولبنانيون ضدها، كما ينظر لذلك حلفاء دمشق امثال الوزير سليمان فرنجية والوزير السابق الياس حبيقة، وذلك نظراً الى عدم وجود عداء لبناني في المطلق لسوريا لا بين المسيحيين ولا بين المسلمين، وإن يكن هناك من "شدّ" من المسيحيين في غمرة الصراع مع الفلسطينيين ودخول سوريا طرفاً داعماً لهم، فظن خطأ ان في وسعه الاستعانة بالعدو لاستثماره لمصلحته في الصراع الداخلي. وهذا كان خطأ مميتاً لكنه انحصر في مجموعات قليلة فشلت في جر الاكثريّة الساحقة

وراءها الى الانتحار. لذلك ليس هناك انشطار افقي. وكانت هناك قراءة مسيحية معينة، عقلانية وموضوعية، التقت وقراءة سورية، كانت عقلانية كذلك في مرحلة ما، ولكن التطورات الاقليمية، ويا للاسف، ما لبثت ان شوهتها. واذا لم يكن هناك انشطار لبناني افقي حيال سوريا، فإن ثمة انقساماً عمودياً حيالها يتعلق بارادة اللبنانيين جميعاً ان تكون لهم حرية القرار. ولا فرق في هذا الشأن بين مسيحيين ومسلمين، وهذا مبدأ مكرس ومعمد بالدم من ايام العثمانيين والانتداب الفرنسي. فحرية اللبنانيين وتمسكهم بسيادتهم واستقلالهم هما ما زرعهم في ارضهم وشدهم اليها، وها هم بدأوا يهجرونها بمعدل مخيف بلغ ١٦ الفاً شهرياً، مما يهدد بافراغ لبنان من سواعد بنيه وعقولهم في سنوات قليلة، محمكين المسؤولية للقراءة السورية الخاطئة للوضع اللبناني.

وفي اطار هذه القراءة الخاطئة التي تقوم على اخذ الكل بجريرة الجزء، أقر الطائف، وأبقيت القوات السورية حيث هي، خلافاً له، مروراً بتتصيب الرؤساء - والتخلص منهم - وتأليف الحكومات واختيار وزراء واستبعاد وزراء، ووضع "فيتو" على زعماء وشخصيات معينين، فضلاً عن تكريس وزراء ثوابت - كما في متاحف الشمع - ومنع محاسبتهم الا نادراً ثم الاعتذار منهم. وبموجب هذه القراءة السورية الخاطئة تساوى الفريق الذي تعتبره سوريا مخالفاً لها في لبنان، ورفضاً للتبعية، بالفريق الصهيوني الذي تقائلته هي ونقاتله نحن ويستشهد المقاومون في سبيله. وقد بلغت الوقاحة احياناً في بعض المتزلفين للنظام السوري حد نعت مواطنيهم المخالفين لدمشق بـ "المتصهينين". وكان قانون الانتخاب احد ادوات تنفيذ هذه القراءة السورية الخاطئة. وهو استهدف فرز المواطنين وتفقيس زعماء وتنصيب امرأ ينصاعون لارادة السورية، الى ان جاء الرئيس العماد اميل لحود الى رأس السلطة، ترافقه الامال والادعية بالتغيير والانتقاذ.

ومنذ اليوم الاول بدا الرجل انه ليس رجل سياسة، وان ثمة ماكينة تعمل لاجله في السياسة والاعلام والامن وحتى في الاقتصاد والادارة.

وبدلاً من انقاذ البلاد واصلاح العباد فُتحت جبهات عدة للانتقام الحقود، باسم الرئيس غير السياسي، من رموز العهد الماضي الامر الذي قذف بهؤلاء مجدداً الى الحضيض السوري، واقتصر كبش المحرقة على وزير النفط شاهي بارسوميان. وبقراءة خاطئة جديدة للوضع اللبناني، المسيحي والمسلم على السواء، جرت الانتخابات، فواجهت التدخلات السورية انتفاضة بين السياسيين، كما في الرأي العام، ووجهت انتقادات قاسية للاجهزة اللبنانية والسورية التي خيل للبعض انها تعمل لمصلحة الرئيس بغية اضعاف اخصامه، إن تعذر اسقاطهم، والشواهد كثيرة. ولان الانتخابات، مهما يكن قانونها سيئاً، هي الميدان الاساسي للمحاسبة السياسية، فقد انتهى الامر بانتصار التيارات المعارضة لنهج حكومة العهد وللرئيس كذلك. وكانت القراءة الواقعية والعقلانية تقضي هنا باتخاذ الرئيس واحداً من قراراتين: الاستقالة او التسليم بالواقع الجديد.

وقد اظهر تأليف الحكومة الجديدة مقدار تسليم الرئيس بنتائج الانتخابات من جهة، وباستمرار الدور السوري في تأليف الحكومات وفرض الوزراء، بصرف النظر عن الازواضع الاقتصادية والمعيشية المتردية، فضلاً عن الاخطار التي تتهدد سيادة البلاد وسلامة المواطنين.

ولم تتردد مراجع سياسية وغير سياسية علناً في التساؤل عما اذا كان لا يزال ضرورياً ان يكون رئيس الجمهورية مارونيا ومحسوباً على طائفته، اذا كانت طائفته لا تتلقى سوى سلبيات هذا المنصب، وما دام الرئيس عاجزاً عن تأمين

مشاركة واسعة في السلطة، وإزالة "الحرم" و"الفيتو" عن شخصيات يشكّل وجودها في الحكم مصدر ثقة وعامل توازن واطمئنان في مجتمع تعددي تصعب طمأننته وكسب ثقته خارج التوازن والتكافؤ؟ واسترسلت المراجع في التساؤل: هل تم اختيار الرئيس لأنه يصلّب بالخمسة، أم من أجل أن يستوحي القيم التي تربي عليها فيفرض العدالة والحرية والنزاهة والتجرد، ويقرب إلى الحكم من يشبهه، وإلا انتفت الحاجة إلى ماروني في رأس السلطة؟

وقالت إن الرئيس مسؤول دستوريا وعرفيا عن شريكه الاساسيين في الحكم، ويجب ألا يطلب شيئا لنفسه - كما كان يفعل الرئيس سليم الحص - ويفرض على شريكه الآخرين التزام هذا الأمر، حتى يأتي إلى الحكومة الاكفاء والاقوياء الذين يوحون الثقة ويستحقون دعم الشعب لهم.

وفي جو السقوط هذا الذي ترجم باضاعة سنتين من عمر العهد، انتفض الشعب، كل الشعب، المسيحي والمسلم على حد سواء، حيال الطبخة الوزارية التي احسن المسربون صنعا بجعل الرأي العام يضغط على الطابخين ويشارك في تعديل التركيبة على أمل تحسينها. وإن يكن لم يستطع زحزحة الثوابت - وبعضهم يعتاش وإزلامه من الوزارات - إلا أنه رفع عصا غليظة في وجه اللاعبين والسحرة الصغار، إزلام الكبار، منذراً بأن المسألة لم تعد تحتل، وأن سياسة كبس الأزرار والتلطي والتستر قد باتت مفضوحة، وأن عهد التوجيه من بُعد (الريموت كونترول) قد شارف نهايته، وأن بيان المطارنة سيبقي المرجع في "القراءة" الواقعية والعقلانية للوضع الداخلي والعلاقات مع سوريا، وأن الباب المنخفض الذي اضطر السياسيون الطامعون بجنة الحكم إلى "تنكيس" هاماتهم من أجل دخوله، تخلّع، وقد لا تنفع الحكومة الاستعانة بـ"اكياس رمل" طائفية، بديلاً من الشركاء الحقيقيين، لرد طوفان الغضب الشعبي على التهميش والتجاهل و"الفيتو".

إن "القراءة" الواقعية والعقلانية مطلوبة الآن من الرئيس السوري الذي اقترح على قمة القاهرة الأخذ بها لتغيير الواقع المأسوي في فلسطين، بعدما أفضت القراءة اللبنانية للوضع إلى وجوب خروج الجيش السوري من لبنان خطوة سياسية أولى لإعادة ترتيب العلاقات اللبنانية السورية وإزالة التشوهات التي اعترتها، لينحصر وصف العدو بإسرائيل دون سواها، لأن ليس في لبنان اعداء لسوريا كما يوهمها المتزلفون.

=====